

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠٤

الجمعة، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيد غالاجر
	البرازيل	السيد كوستا قيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبو ميسامبي
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-30025 (A)



المجلس على تجديد هذه الولاية وعلى المناقشات المهمة التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة.

لا يزال فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لا غنى عنه في التحقيق في برنامج الأسلحة غير المشروعة وجهود التهريب من الجزاءات التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من القيود المفروضة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، واصل الفريق رصد تنفيذ هذه الجزاءات رسداً فعالاً. وما زلنا ممتنين للفريق على إسهاماته القيمة في نظام القرار ١٧١٨.

وكثيراً ما كررت التأكيد على أهمية الإشراف الفعال على تنفيذ نظام الجزاءات بموجب القرار ١٧١٨ في القاعة، وهو ما أصبح ممكناً بفضل العمل الحاسم الذي قام به الفريق. وهذا أمر أساسي جداً في ضوء الاستنزافات التصعيدية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية العام. وهناك الكثير مما يمكننا وينبغي لنا أن نفعله لتمكين الفريق، وكفالة أن تستفيد جميع الدول الأعضاء من عمله على أفضل وجه من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية القيام بذلك في القرار الذي صوتنا عليه اليوم (القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢))، فإنني أتطلع إلى التعاون مع زملائي أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن سلوكها غير القانوني.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن قلق الولايات المتحدة إزاء تسرب التقرير - وهو شاغل أعرف أن العديد من أعضاء المجلس يشاطرونني إياه. وأمل أن تحمي جميع الأطراف التقرير إلى أن يتم نشره علناً مستقبلاً. وطلبت الولايات المتحدة أيضاً إلى الفريق أن يقدم التقرير عن الحادث الذي طلبه العديد من أعضاء المجلس بشأن عمليات الإطلاق غير المشروعة لقذائف تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من اليابان وجمهورية كوريا للمشاركة في هذه الجلسة. ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/263، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها لأعضاء

المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يخلق سلسلة سلبية من ردود الفعل في أوساط أفرقة الخبراء الأخرى.

ولذلك، ندعو جميع الأطراف في المجلس إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسائل. وينبغي للجنة والأمانة العامة أن تعززا توجيههما للفريق والانضباط داخله وأن تحثا أعضائه على التصرف على نحو يفي تماما بولايتهم والحفاظ على السرية أثناء فترة عضويتهم وبعدها على السواء بغية منع حدوث تسريبات في المستقبل. وتحفظ الصين بحقها في إثارة هذه المسألة، سواء في المجلس أو في اللجنة، وتتطلع إلى دعم جميع الأطراف عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، فسأقدم عرضا كاملا لموقف الصين في وقت لاحق من هذه الجلسة.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أيدت روسيا اتخاذ القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢)، الذي يمدد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن القائمين على الصياغة لم يتمكنوا من النظر في رغبات ومقترحات زملائنا بشأن منع تسرب تقارير الخبراء وبشأن التحقيق في هذه الحوادث. ونأمل النظر في هذه المسألة بالتفصيل على مستوى اللجنة بهدف اعتماد تدابير لإنهاء تلك الممارسة المعيبة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الولايات المتحدة، بوصفها القائمة على صياغة القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢)، بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، على تيسير العملية التي أدت إلى تجديد ولاية فريق خبراء لجنة لقرار ١٧١٨ لمدة سنة واحدة. وقد أتاحت تلك العملية لجميع أعضاء المجلس فرصة لتقديم إسهامهم، ونقدر حقيقة أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التمديد التقني.

وأود أن أعرب عن دعمنا وتقديرنا الكبيرين للعمل الشاق الذي قام به الفريق، والذي يزود اللجنة بنتائج وتوصيات ملموسة. ولا تزال

وأطلع إلى العمل مع المجلس لمواصلة دعم ولاية الفريق والتنفيذ الكامل لنظام الجزاءات الدولية الذي يتصدى لبرنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في أداء واجباته مع التقيد الصارم بولايته. وثمة حاجة إلى أن يحسن الفريق أساليب عمله وأن يضطلع بعمله بطريقة موضوعية ومحايدة بغية مساعدة الدول الأعضاء مساعدة حقيقية في تحسين تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢)، الذي جدد ولاية الفريق. غير أننا نلاحظ بقلق، في الوقت نفسه، أن كلا من التقريرين المؤقت والنهائي للفريق لعام ٢٠٢١ قد تسريا قبل نشرهما علنا، مما أثار تكهنات كاذبة في وسائل الإعلام. بل إن بعض وسائل الإعلام استشهدت بشكل صارخ بمواد مفصلة، تلقنتها من خبراء في الفريق انتهت فترة عضويتهم فيه، تصف آليات العمل الداخلية لكل من اللجنة والفريق. ويساور الصين قلق بالغ إزاء ذلك وتعتقد أن من الضروري أن يثير المجلس مسألة التقارير المسربة وسرية المعلومات في قرار هذا العام بشأن تجديد الولاية وأن يقدم، بناء على ذلك، اقتراحا ذا صلة يتعلق بالصياغة.

وخلال المشاورات بشأن النص، أيد عدد كبير من أعضاء المجلس آراء الصين، ولكن القائم على صياغة القرار رفض أخذ شواغل الصين المشروعة في الاعتبار. ومن ثم، فإننا نسجل استياءنا العميق وأسفنا.

لقد أصبحت مسألة التقارير المسربة وسرية المعلومات مشكلة مزمنة للفريق. وإذا لم يؤخذ الأمر على محمل الجد ولم يعالج في الوقت المناسب، فإنه سيضر بشدة بمصداقية الفريق وسيعارض مع سير عمل اللجنة على النحو المعتاد. ومن شأن ذلك أن يزيد في نهاية المطاف من التعقيدات التي يواجهها المجلس في معالجة المسائل

إصدار تعليمات صريحة إلى فريق الخبراء بالتحقيق في الحوادث المتصلة بإطلاق القذائف التسيارية والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تقديم تقاريره المرحلية والنهائية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ضوء أنشطة إطلاق القذائف التي أُبلغ عنها منذ بداية العام. ونعتقد أن الفريق هو الهيئة التقنية والمحايدة التي ينبغي أن تقدم على وجه السرعة معلومات عن نوع القذائف والتكنولوجيا والقدرات التي تنطوي عليها عمليات الإطلاق تلك لئلا نتمكن من تحديد، دون أي مجال للشك، ما إذا كانت تلك الأعمال تشكل انتهاكا لقرارات المجلس ذات الصلة.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أفادت وكالة الأنباء الرسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت نوعا جديدا من القذائف التسيارية العابرة للقارات في حوالي الساعة ١٤/٣٤ بالتوقيت المحلي في ٢٤ آذار/مارس. وورد أن القذيفة، المسماة هواسونغ-١٧، أُطلقت من سونان، وهي منطقة تقع شمال بيونغ يانغ. وقطعت القذيفة مسافة ١٠٩٠ كيلومترا وبلغت أقصى ارتفاع لها حوالي ٦٢٠٠ كيلومتر. وقد سقطت في البحر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وكانت آخر مرة تجري فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبارا للقذائف التسيارية العابرة للقارات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ويدين الأمين العام بشدة أحدث عملية إطلاق من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات. فذلك خرق صارخ للوقف الاختياري الذي أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٨ وانتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الإطلاق إلى حدوث تصعيد كبير للتوترات في المنطقة وخارجها.

وقد نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٢ عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في هذا العام وحده. وهذه هي

التقارير التي يعدها الفريق تقدم رؤى ثابتة ومعلومات أساسية لا تُقدر بثمن لأعضاء اللجنة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على السواء. إن عمليات إطلاق القذائف العديدة في الشهر الماضي والتقارير الواردة من وسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير تكنولوجيات جديدة للقذائف والافتقار إلى وجود دولي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسبب القيود التي فرضتها على نفسها جراء مرض فيروس كورونا، تُبين جميعها أن تقييمات فريق الخبراء باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، نرحب بتقييم الفريق لحوادث عدم الامتثال المحتملة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإبلاغ عنها، بما في ذلك خلال الفترات الانتقالية بين تقديم تقاريره المؤقتة والنهائية.

وأود أيضا أن أعيد التأكيد على أهمية سرية تقارير فريق الخبراء والمعلومات ذات الصلة قبل نشرها. فأني تسرب للمعلومات السرية، ولا سيما تقرير الفريق، قبل أن تتاح للجنة فرصة للنظر فيه ومناقشته لا يؤدي إلا إلى التقليل من مصداقية عمل اللجنة ويؤثر بشدة على جهودها الرامية إلى الإشراف على تدابير الجزاءات والتصدي لعدم الامتثال.

ونشكر مرة أخرى أعضاء المجلس على جهودهم القيمة لتجديد تلك الولاية ونعرب عن خالص شكرنا لفريق الخبراء بأكمله على عمله المستمر بشأن هذا الموضوع.

السيد دي لا فوينتي راميرس (تكلم بالإسبانية): تؤيد المكسيك تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). فهو يقوم بعمل أساسي في رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرنامجي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

غير أننا نأسف لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها القائم على صياغة القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢) خلال المفاوضات بشأن النص، لم نتسكن من التوصل إلى اتفاق بين جميع أعضاء المجلس بشأن

فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتحدى مطالب المجلس المتكررة بوقف هذه الأنشطة. وظللنا نقل هذه الشواغل باستمرار إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويكرر الأمين العام تأكيد أهمية أداء الواجبات الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة وتقف على أهبة الاستعداد، إلى جانب شركائها في المجال الإنساني، لمساعدة المحتاجين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين من المرجح أن يكون ضعفهم قد ازداد منذ تفشي الجائحة وإغلاق الحدود في عام ٢٠٢٠. ونكرر نداءنا من أجل السماح بدخول الموظفين الدوليين، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة المقيم، وبدخول الإمدادات الإنسانية من دون عوائق للسماح بتنفيذ استجابة فعالة وفي الوقت المناسب.

ويعيد الأمين العام تأكيد التزامه بالعمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والعودة إلى مسار الحوار والبناء على الجهود الدبلوماسية السابقة.

وعلاوة على ذلك، ترحب الأمم المتحدة بالاتصال والتعاون المنتظمين بين الأطراف الرئيسية بشأن شبه الجزيرة الكورية. ونشيد بالأطراف على استعدادها للدخول في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون شروط مسبقة.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ضرورية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي وتجنب حلقة سلبية من الفعل ورد الفعل.

الرئيسة: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام، ديكارلو، على إحاطتها.

المرّة الخامسة في عام ٢٠٢٢ التي يطلب فيها من الأمانة العامة تقديم إحاطة إلى المجلس في هذا الصدد.

ووفقاً للبيانات العامة الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شملت عمليات الإطلاق، في جملة أمور، اختباراً لما يسمى بالأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والقذائف المحمولة بالسكك الحديدية وقذيفة تسيارية متوسطة المدى واختبارات للمنظومات ذات الصلة بتطوير ما يسمى بالسوائل الاستطلاعية العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أعاد، في قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تأكيد قراراته التي تطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم تنفيذ أي عمليات إطلاق أخرى تُستخدم فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارات سلامة جوية أو بحرية فيما يتعلق بأي من عمليات الإطلاق هذه. وقد أبلغت منظمة الطيران المدني الدولي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا وتكرارا بأن عمليات الإطلاق غير المعلنة للقذائف تمثل خطراً جسيماً على الطيران المدني الدولي. كما دعت منظمة الطيران المدني الدولي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التصرف وفقاً لاتفاقية الطيران المدني الدولي.

ويبدو أيضاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل بنشاط برنامجها النووي. ففي ٧ آذار/مارس، أفاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجود

”مؤشرات مستمرة تدل على تشغيل المفاعل الذي تبلغ طاقته ٥ ميغاواط في موقع يونغبيون“.

وأضافت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تواصل مراقبة أنشطة البناء في موقع يونغبيون، بما في ذلك بناء ملحق لما يتردد أنه مرفق للتخصيب بالطرد المركزي. وفي اليوم نفسه، أشار تحليل للصور الساتلية إلى تجدد النشاط في موقع بونغغي - ري للتجارب النووية للمرة الأولى منذ أن أعلنت بيونغ يانغ إغلاقه وتفكيكه في عام ٢٠١٨. ويسعيها إلى تنفيذ برامجها المتعلقة بالقدرات النووية والقذائف التسيارية،

يجب علينا أن نركز على استراتيجية ناجحة. ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم علنا وبصوت واحد لإدانة الأعمال غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يحث البلد على العودة إلى طاولة المفاوضات. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى حل دبلوماسي. ونأمل أن تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عروضنا المتكررة للحوار، ولكننا لا نستطيع أيضا أن نقف مكتوفي الأيدي في وجه انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة لقرارات مجلس الأمن.

وكذلك سمعنا مؤخرا نداءات لتخفيف الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن لماذا ينبغي لمجلس الأمن أن يكافئ السلوك السيئ؟ فقد خرقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوقف الاختياري الذي فرضته على نفسها على إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وأظهرت مرارا وتكرارا أنها مهتمة بتعزيز برنامجها للأسلحة غير المشروعة أكثر من اهتمامها بالاستثمار في رفاه شعبها. وذلك ليس رأبي، وليس سرا. فخلال مؤتمر الحزب لعام ٢٠٢١، بين النظام نفسه علنا هذه الاستراتيجية لتطوير قدرات أسلحة دمار شامل وقذائف تسيارية متطورة ومتقدمة بشكل متزايد.

إن تخفيف الجزاءات من دون إحراز تقدم دبلوماسي جوهري لن يؤدي إلا إلى توفير المزيد من الإيرادات للنظام وتسريع تحقيق أهدافه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التسيارية. كما إنه يبعث برسالة خاطئة إلى ناشري أسلحة الدمار الشامل الآخرين، مفادها أن مجلس الأمن سيكافئهم على تقويضهم المتكرر لنظام عدم الانتشار.

وفي غضون ذلك، لا يمكن إنكار أن نظام الجزاءات يفرض قيودا على إحراز تقدم في أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة، ولذا فإن الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب لإنهاء جزاءاتنا؛ إن الوقت الحالي هو وقت تعزيزها. وتهيب الولايات المتحدة بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ بالكامل قرارات مجلس الأمن القائمة. وبسبب الاستفزات المتزايدة الخطورة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستقدم الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن في إطار الفصل السابع لتحديث وتعزيز نظام الجزاءات.

دعت الولايات المتحدة، إلى جانب ألبانيا وأيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، إلى عقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي الأولى منذ عام ٢٠١٧، بسبب إلحاح الحالة المتصاعدة.

وأود أن أكون واضحة ووضوح الشمس: إن الولايات المتحدة تدين إدانة مطلقة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القذيفة التسيارية العابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس. فقد انتهك هذا الإطلاق قرارات متعددة لمجلس الأمن. وقد كان تصعيدا فظيحا وغير مبرر ويشكل تهديدا لنظام الانتشار العالمي والمجتمع الدولي بأسره. ويستدعي هذا الإطلاق ردا فوريا من المجلس.

فهذا هو الإطلاق الثالث عشر لقذيفة تسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا العام. وقدرت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن اثنتين من عمليات الإطلاق السابقة هذه كانتا كذلك لمنظومات قذائف تسيارية عابرة للقارات.

ويمكن لمنظومة القذائف التسيارية بعيدة المدى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تهدد كل دولة عضو في الأمم المتحدة تقريبا. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاولت إخفاء عمليات الإطلاق الأخيرة تحت ستار دعم سائل استطلاعي، فإن عملية الإطلاق التي جرت في ٢٤ آذار/مارس تبين بشكل لا لبس فيه عزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة تطوير منظومات قذائفها التسيارية البعيدة المدى. وربما يكون أعضاء المجلس قد شاهدوا أيضا تقارير إعلامية تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعيد بناء موقع للتجارب النووية كان مغلقا منذ عام ٢٠١٨. وتتنذر الصور والتحليل بالخطر.

ولذلك، من الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صعدت استفزازاتها مع الإفلات من العقاب، فيما ظل المجلس صامتا. ومن الواضح أن التزام الصمت، على أمل أن تبدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضبط النفس في المقابل، استراتيجية فاشلة.

وفي جلسة سابقة، سألنا: هل هناك حد لتحدي وازدراء هذا الجهاز قبل أن نقف صفا واحدا ونتكلم بصوت واحد؟ قد تظن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن اهتمام المجلس منصب في مكان آخر. إنها مخطئة. سنيين إجراءاتها المتهورة، ولن ندع ما حدث هذا يمر مرور الكرام ولا أي عمل من أعمالها الاستفزازية. فسلك نظام بيونغ يانغ الذي ينطوي على تحدٍ وأعماله المارقة يجب أن يواجهها مجلس موحد وحازم برِدٍ قوي لا حدود له.

ويجب إبلاغ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعبارات واضحة، بأنها لا تستطيع أن تتحدى المجتمع الدولي وأنها لا تستطيع الاستهانة بقرارات مجلس الأمن. القرارات لا ينبغي التفكير فيها؛ بل يجب تنفيذها. ولهذا السبب انضمت ألبانيا إلى الآخرين في طلب عقد هذه الجلسة العلنية اليوم. لا يمكن للمجلس أن يواصل الاجتماع خلف أبواب مغلقة. لقد تحلى بالصبر ولكنه قوبل بلا مبالاة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، يجب أن يعلم النظام أننا لن نقبل بهذا السلوك وأنه سيحاسب على هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

إن عدم إدانة المجلس لهذه الأعمال غير القانونية لن يؤدي إلا إلى تشجيع النظام في بيونغ يانغ على مواصلة ابتزاز جيرانه وتهديد المنطقة وتعريض العالم بأسره للخطر. فالتقاعس عن العمل هو بمثابة موافقة ضمنية. وكما قلنا من قبل، هذا التقاعس ضوء أخضر لاستمراره في فعل نفس الشيء. وعملية إطلاق الصاروخ الأخيرة تمثل مستوى جديدا من الاستفزاز. فهي تعد خرقا آخر ومتكررا للوقف الاختياري لعام ٢٠١٨ الذي أعلنه النظام بنفسه. وتدين ألبانيا بشدة هذه الأعمال الاستفزازية والإجراءات العدوانية. وندعو نظام بيونغ يانغ إلى التوقف عن ذلك والعودة إلى طاولة المفاوضات، على وجه السرعة ومن دون شروط مسبقة.

لقد اتخذنا للتو القرار ٢٦٢٧ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية فريق الخبراء. وتكرر إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف يقتضي إجراء فريق الخبراء لتحليل شامل جيد التوقيت وإعداد تقارير عن أي حادث ينطوي على أي انتهاك من جانب النظام لقرارات مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل مع الفريق في هذا الصدد.

وفي القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه بالإجماع، قرر المجلس أن نتخذ مزيدا من الإجراءات في حالة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية عابرة للقارات. وهذا بالضبط ما حدث. لذا، فالآن هو وقت اتخاذ هذا الإجراء. وبغض النظر عما تتطلبه نظم الجزاءات من تحديث وضبط منتظمين لتحقيق لها الفعالية، فقد حان الوقت الآن لإجراء هذه التحديثات المهمة. ولذلك، أدعو جميع زملائي أعضاء المجلس إلى الدخول بشكل بناء في المفاوضات على نص صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

هذه ليست مسألة تخص طرفين. وليست مسألة إقليمية. إنها مسألة تخصنا جميعا. إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونظم القذائف التسيارية لإيصالها يشكل تهديدا لكل عضو في المجتمع الدولي. لقد أظهر لنا التاريخ، وخاصة التاريخ الحديث، أن صمت المجلس وتخفيف الجزاءات لا يجديان نفعا. وبدلا من ذلك، يجب أن نوحدها، تماما كما فعلنا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لن يتغاضيا عن انتهاكاتها الصارخة لقرارات مجلس الأمن وتجاهلها المتعمد لما يحقق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

فلنتحرك الآن قبل أن تصعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من إجراءاتها لكي نبعث لها رسالة مفادها أن مجلس الأمن لن يتراجع عن مسؤوليته عن حماية العالم من أسلحة الدمار الشامل ووصون السلام والأمن الدوليين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على المعلومات المستكملة التي زودتنا بها. إننا نشعر بالحزن لأن تلك المعلومات تؤكد تقييمنا المتمثل في أن نظام بيونغ يانغ يواصل بعناد على نحو انفرادي وخطير تصعيد حدة التوتر في المنطقة، وتهديد جيرانه، وتجاهل مجلس الأمن وانتهاك قراراته. وهذا أمر لا يمكن قبوله. وهذه المرة الثالثة عشرة التي يطلق فيها صاروخا هذا العام بنفس أسلوب التحدي.

الديمقراطية. والغرض من ذلك زيادة حدة التوتر، مما يهدد السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة برمتها، فضلا عن تفويض الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ويعتبر ذلك معضلة كبيرة أخرى من ضمن الشواغل الكبرى للمجتمع الدولي وسلطة المجلس.

وتسبب عمليات الإطلاق قلقا بالغا نظرا لاستمرار الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد التزم المجلس الصمت لفترة طويلة جدا. ويجب أن يتكلم الآن بصوت واضح وقوي وموحد ليوضح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها لا يمكن أن تستمر في هذا المسار بدون عواقب. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة إصدار المجلس لبيان صحفي بشأن هذه المسألة.

ويجب أن نكون واضحين في أن مواصلة تجارب القذائف التسيارية أو التجارب النووية أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب أن نحث معا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء أنشطتها المزعزعة للاستقرار. ويجب أن نضغط معا عليها لكي تقبل العروض المقدمة بحسن نية لها من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لإجراء محادثات، بدون شروط مسبقة. ويجب علينا معا أن نحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها، والتخلي عن برنامجها للقذائف التسيارية وبرامجها النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستجيب للنداءات التي ما فتئ المجلس يوجهها لكي تستأنف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتلتزم بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها.

لقد كان المجلس واضحا في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) إذ نص على أنه يتحمل مسؤولية التصرف ردا على إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وعلينا أن ننظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة. ويجب أن نتصدى للأساليب المتطورة للتهرب من الجزاءات التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سبيل تمويل البرامج غير القانونية للبلاد

وبينما يستثمر النظام الملايين في البحوث المتعلقة ببرامجه للقذائف التسيارية، لا يزال شعبه يتضور جوعا، معزولا عن العالم، لأنه يحرمه من التعليم، ويسبب فقرا وألما ومعاناة لا توصف للنساء والرجال والأطفال في البلد بأسره. يجب أيضا محاسبة النظام على إساءة معاملته لشعبه، وانتهاكه لحقوق الإنسان، واستعباده للناس، وخنقه للاقتصاد.

السكان يحتاجون إلى الغذاء. والنظام يعطيهم أسلحة، أسلحة أكثر تطورا وأسرع وأبعد مدى، ويجوعهم ويهدد المنطقة. لكن ليكن واضحا: الصواريخ لن تجعل كوريا الشمالية أقوى ولا أفضل. بل إنها ستجعلها أكثر عزلة وفقرا، كما هو الحال للأسف.

إن الوضع الإنساني الكارثي لن ينصلح من تلقاء نفسه. لذا، يتعين على نظام بيونغ يانغ السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى البلد بدون عوائق، وهو ما يتطلب وصول الموظفين الدوليين من دون قيود، بمن فيهم المنسق المقيم. لقد آن الأوان لكي تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات لإجراء حوار مجد بدون شروط، بالسبل الدبلوماسية، والامتناع عن الإجراءات الاستفزازية.

ونشجع جميع أعضاء المجلس على إظهار وحدة الصف. وهذا يعني إصدار مواد صحفية موحدة وبسيطة وواقعية. إن هدفنا هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية بأسرها من السلاح النووي كاملا وشاملا لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، ويجب أن يظل ذلك هدفنا.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها المفيدة.

تدين أيرلندا إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أمس. ويساورنا قلق بالغ إزاء عمليات الإطلاق المستمرة والمكثفة والتصعيدية التي تشنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ نهاية العام الماضي، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. فأطلق القذائف التسيارية العابرة للقارات تصعيد خطير في الإجراءات المستمرة المزعزعة للاستقرار التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية

والأمن الدوليين. وهو انتهاك جديد لقرارات المجلس. فهذا الاستقزاز هو الأخطر منذ ما يقرب من خمس سنوات. وهذه هي السلسلة الثانية عشرة من عمليات الإطلاق منذ بداية العام. ومن خلال إنهاء الوقف الاختياري لتجارب الصواريخ بعيدة المدى، اختار النظام الكوري الشمالي بوضوح التصعيد.

ومن الضروري أن يدين المجلس بالإجماع هذا الاستقزاز. فقد أجرت كوريا الشمالية للتو تجربة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات ربما تكون أقوى من تلك التي جربتها في عام ٢٠١٧. ويجب على المجلس أن يتصرف. ولا يمكننا أن نسمح لانتهاك بهذا الحجم بأن يمر دون رد. ومن شأن عدم القيام بأي شيء أن يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار الإقليمي والهيكل الدولي لعدم الانتشار.

ومنذ اتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في عام ٢٠٠٦، قامت كوريا الشمالية بتحديث ترسانتها التسيارية باطراد. وفي الوقت نفسه، عززت برنامجها النووي. ويجب أن نتذكر أن كوريا الشمالية أجرت بالفعل ست تجارب نووية وأعلنت عزمها على تطوير أسلحة نووية تكتيكية. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بأنشطة البناء في موقع بونغغي - ري للتجارب النووية.

وفي مواجهة هذه الاستقزازات المتكررة، لن يكون من المنطقي تخفيف الجزاءات. والمطلوب هو وضع نظام جزاءات أقوى وأكثر فعالية. وفي الوقت الحالي، تتحايك كوريا الشمالية على هذه الجزاءات. وتجد سبلا لتمويل برامجها للأسلحة لديها. لذلك يجب علينا استكمال نظام الجزاءات، بما في ذلك في مجالات جديدة، مثل المسائل السيبرانية، التي تسمح لكوريا الشمالية بالحصول على المعلومات وعملات بمئات الملايين من اليورو. ولا بد من إيقاف ذلك.

وتحث فرنسا كوريا الشمالية على الالتزام بعملية تفكيك كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لبرامجها للأسلحة الدمار الشامل. وندعو أيضا إلى استئناف الحوار. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن تستثمر في ذلك. ويجب على كوريا الشمالية أن تغتنم المقترحات المقدمة في هذا الصدد.

وتيسير عمليات المشتريات. ويتعين تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا كاملا وفعالا، بما فيها القرارات المتعلقة بنظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وقد قدم فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) مرارا وتكرارا توصيات مهمة تتضمن معلومات مفصلة معززة بالأدلة، بما في ذلك أسماء السفن والكيانات الضالعة في ذلك، وأشار إلى ضرورة تحديث قوائم المراقبة ذات الصلة.

ويجب أن نتخذ إجراء على وجه الاستعجال بشأن هذه التوصيات. وأخيرا، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي وعروض المساعدة المقدمة منه فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الرهيبة في البلاد. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علنا السماح بوصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة المناسبة.

لقد أعطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، الأولوية لبرامجها العسكرية غير القانونية على حساب سبل عيش مواطنيها ورفاههم وحقوقهم، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على شعبها.

ومن الواضح أنه يجب أن يكون هناك حل دبلوماسي وسلمي للمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية. وللأسف، يبدو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها لا تفهم ذلك. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستجيب بشكل ملموس وموثوق لشواغل المجتمع الدولي. وعندئذ ستجد مجلس الأمن في وضع يمكنه من الاستجابة باتخاذ تدابير ملموسة. وهذا الأمر، كما كان دائما، في أيدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

تدين فرنسا بأشد العبارات إطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس. ويمثل هذا الإطلاق تهديدا للسلام

والأمن الدوليين فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتدهورة أصلا داخل البلد.

ورغبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير القدرات النووية ومنظومات القذائف لا تسهم في مستقبل أبناء شعب كوريا الشمالية. فذلك يبيهم عالقين في الماضي.

وتشعر بحزن عميق لرؤية الحكومة تواصل توجيه مواردها إلى تطوير الأسلحة بدلا من تقديم الخدمات الأساسية لشعبها. وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء حصارها الذي فرضته على نفسها والسماح للأمم المتحدة ومنسقتها المقيم والمنظمات الدولية الأخرى بالدخول مرة أخرى واستئناف عملها الإنساني. وتدعو كوريا الشمالية إلى الاستجابة لعروض الحوار المتكررة واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وإلى أن تتخذ خطوات ملموسة، يجب أن تظل تدابير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن سارية المفعول وأن تنفذها جميع الدول تنفيذا كاملا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشارك الآخرين في شكر وكيلا الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. تدين المملكة المتحدة اختبار كوريا الشمالية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس، فضلا عن اختبارات قدرات جديدة للقذائف التسيارية العابرة للقارات في ٢٧ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس. وفي هذا العام وحده، أطلقت ١٣ قذيفة تسيارية عبر ١٠ مجموعات من التجارب، كل منها انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ويساورنا قلق عميق إزاء زيادة وتيرة عمليات الإطلاق هذه والقدرة المتزايدة التي تمثلها. ولا شك في أن التهديد الواضح الذي تشكله كوريا الشمالية على الأمن الدولي آخذ في الازدياد.

وينبغي أن تقابل هذه الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن برد حازم وموحد من المجلس. وفي المرة الأخيرة التي أطلقت فيها كوريا الشمالية

وفي الختام، أشدد على قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في كوريا الشمالية. ونأسف لأن النظام الكوري الشمالي لا يزال يستخدم الجزء الأكبر من موارده المحدودة لتطوير برامجها للانتشار بدلا من تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلا الأمين

العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

تدين النرويج بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس.

ويشكل استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين وانتهاكا لعدة قرارات لمجلس الأمن. ونأسف أسفا عميقا لأن هذا الإطلاق الأخير، إلى جانب التجارب التي أجريت في ٢٧ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس، لا يدع مجالاً للشك في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أنهت وقفها الاختياري لهذه التجارب. كما أنه يندرج في نمط من العديد من اختبارات الصواريخ خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الصواريخ والتقنيات. وهذا أمر يدعو للقلق الشديد.

وما زلنا نشدد على أنه يجب على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية، وأن تعكس مسارها وأن تنضم من جديد إلى النظام الدولي لعدم الانتشار من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد وصل سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهديداتها إلى مستوى جديد، ويساورنا القلق من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل تصعيد أنشطتها غير القانونية. وتبين التقارير السابقة لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) المستوى العالي من التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمواصلة برامج أسلحة الدمار الشامل ومواصلة تطويرها. والمسار الحالي لا يهدد السلام

ونحيط علما بالشواغل التي أعربت عنها بلدان المنطقة بشأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسارية عابرة للقارات. وتأسف الهند لقيام البلد بإطلاق قذيفة تسارية عابرة للقارات. وهو انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويؤثر على السلم والأمن في المنطقة وخارجها. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع الموقف الاختياري الذي أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تلقاء نفسها ضد إطلاق القذائف التيسارية العابرة للقارات ويتعارض مع إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وهو هدف أيديته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها.

وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد اجتمع المجلس عدة مرات منذ بداية العام لمناقشة سلسلة عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بطلبنا إلى فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تقديم تقارير عن الحوادث المتعلقة بعمليات الإطلاق تلك في سياق قرارات المجلس ذات الصلة. ونأمل أن يصدر الفريق قريبا تقارير في هذا الصدد.

وترى الهند أيضا أن هناك حاجة ملحة إلى التصدي لانتشار التكنولوجيات النووية وتكنولوجيات القذائف المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقتنا. ولهذه الروابط أثر سلبي على السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك على الهند.

والهند تؤيد الحوار لحل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

والهند تعي الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب قدمنا مساعدة إنسانية قدرها مليون دولار لشعبها في شكل أدوية مضادة للسل، تم توجيهها من خلال منظمة الصحة العالمية. ونحيط علما أيضا بأن لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ ما فتئت تمدد الموافقات على المساعدة الإنسانية، متى وردت.

قذائف تسارية عابرة للقارات في عام ٢٠١٧، استجاب المجلس بشكل حاسم باتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧). ونتطلع إلى أن يظهر مجلس الأمن نفس الوحدة والعزم على حماية سلامة هذا الجيل والأجيال المقبلة كما فعل آنذاك. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن التدابير الإضافية التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك، ينبغي لنا أن ننظر على وجه الاستعجال في الخطوات الإضافية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها، بما في ذلك فرض جزاءات مستكملة ومحددة الهدف، لتعطيل التجارب غير القانونية والانتشار غير المشروع لكوريا الشمالية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وإنفاذ الجزاءات المعتمدة بالإجماع بغية الحد من برامج كوريا الشمالية النووية وبرامج القذائف التيسارية غير المشروعة.

وبينما تواصل حكومة كوريا الشمالية ضخ الموارد في برامج الأسلحة، قد تزداد الحالة الإنسانية في البلد سوءا. والمملكة المتحدة واضحة في أن التدابير التي يتخذها المجلس ضد برامج الأسلحة غير المشروعة هذه، بما فيها الجزاءات، لا تستهدف شعب كوريا الشمالية. ونحن نؤيد تأييدا تاما إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع الكوري الشمالي. ونهيب بكوريا الشمالية أن تسمح للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة بإجراء تقييم مستقل للاحتياجات وأن تسمح بتدفق المعونة بحرية إلى البلد.

ونحث كوريا الشمالية على الامتناع عن القيام بالمزيد من الاستنزافات، والانخراط بصورة مجدية مع الولايات المتحدة في حوار، والتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة اليوم. ونشكر وكيل الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. ونرحب أيضا بمشاركة اليابان وجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

ولم تتخذ الأطراف المعنية إجراءات ملموسة وعملية استجابة لشواغل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبررة - بخلاف الحديث عن "محدثات بدون شروط مسبقة".

والآن وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إطلاق تجريبي لقذائف تسبارية عابرة للقارات، فإن الصين تشعر بالقلق إزاء تطور الأمور. وفي ظل الظروف الراهنة، ندعو الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس، والبقاء على المسار الصحيح للحوار والتشاور، وتجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من حدة التوترات ويؤدي إلى سوء تقدير.

وينبغي للطرفين المباشرين في مسألة شبه الجزيرة، وهما الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن ينخرطوا من جديد في محادثات مباشرة دون إبطاء. ومن الصواب والمناسب أن تبدي الولايات المتحدة حسن نيتها، وأن تتخذ إجراءات ذات أهمية عملية، وأن تعمل بجدية أكبر لتحقيق استقرار الحالة، وبناء الثقة المتبادلة، وإعادة إطلاق الحوار.

وبالنظر إلى تطور الحالة المعروضة علينا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلجأ إلى الحكمة والعقل بشأن مسألة شبه الجزيرة وأن يؤدي دورا إيجابيا وبناء في التوصل إلى حل سياسي.

أولا، ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، اللذين يجب أن نعتز بهما. في الوقت الحالي، كل شيء ليس هادئا على الجبهة الدولية. ولا ينبغي لأي طرف أن يتخذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التوترات، ولا يمكن لشبه الجزيرة أن تتحمل خطر حدوث أي تغيير جذري، ناهيك عن عكس اتجاه الوضع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

وما ينبغي أن يحدث الآن، على سبيل الاستعجال، هو أن تسعى الأطراف المعنية بنشاط إلى إيجاد مخرج سياسي من المأزق على أساس التفاهات القائمة في ضوء التطورات الأخيرة. وتدعو الصين الطرفين إلى وضع مصلحة السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية

وأخيرا، تؤكد الهند مجددا دعمها المستمر لجهود إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية بغية تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو.

لطالما ظلت الحالة في شبه الجزيرة الكورية بندا هاما في جدول أعمال المجلس. وخلال العامين الماضيين، شهدنا، إلى حد كبير، انفراجة في شبه الجزيرة بفضل جهود مختلف الأطراف المعنية. وهو إنجاز تم تحقيقه بشق الأنفس.

فقد التقى زعيما الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدة مرات منذ عام ٢٠١٨. ومن خلال تلك الاجتماعات، توصلا إلى توافق هام في الآراء بشأن تحسين علاقاتهما الثنائية والنهوض بعملية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس، تعهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف اختياري للتجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسبارية العابرة للقارات، مما شكل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية.

ومع ذلك، بدءا من عام ٢٠٢١، وعلى وجه الخصوص، في أيار/مايو ٢٠٢١، وصل الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طريق مسدود واستمر الأمر على هذا النحو. ظلت عملية نزع السلاح النووي تراوح الخطى وأضيف المزيد من المتغيرات إلى هذا المزيج، مما تسبب في تصاعد التوترات وعكس مسار الانفراج.

والصين، بوصفها الجارة اللصيقة لشبه الجزيرة، ما فتئت ثابتة في الدعوة إلى السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتعزيزها، وإخلائها من الأسلحة النووية، وإلى نهج البحث عن حل من خلال الحوار والتشاور. وكنا نأمل أن تواصل الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط الحوار والمشاركة بحثا عن حل فعال لإدارة خلافاتهما وتسويتها. وللأسف، لم يحدث ذلك. لقد انقضت أيام وشهور

من توافق الآراء الذي يعتمده. كما أنه يكشف جميع عروض الحوار على حقيقتها - مجرد أصداء زنين جوفاء. وإلى أين تسير الأمور في المستقبل يعتمد، إلى حد كبير، على ما ستفعله الولايات المتحدة. هل ستطرح إجراءات ملموسة من شأنها بالفعل حل المشاكل، أم أنها ستواصل استخدام المسألة كورقة مساومة في استراتيجيتها الجيوسياسية؟

يجب ألا تستمر الولايات المتحدة في تجاهل المطالب المبررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن تقدم اقتراحا جذابا لتمهيد الطريق لاستئناف الحوار في وقت مبكر.

رابعا، يتحتم تفسير وتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة شاملة. وينبغي تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا ودقيقا. النهوض بحل سياسي وتخفيف الجزاءات في الوقت المناسب جانبان هامين أيضا من جوانب القرارات. وحقيقة أن المسألة في شبه الجزيرة وصلت إلى طريق مسدود تعزى إلى حد ما إلى عدم وجود تنفيذ فعال لبعض الأحكام الواردة فيها. وينبغي للأطراف المعنية أن تأخذ هذه المسألة على محمل الجد وأن تتخذ إجراءات عملية بدلا من التركيز من جانب واحد على أحكام الجزاءات.

وينبغي للمجلس أن يضطلع بدور بناء عندما يتعلق الأمر بمسألة شبه الجزيرة. وينبغي ألا يشدد على الحاجة إلى الجزاءات والضغط مع استبعاد جميع الاعتبارات الأخرى. إن مشروع القرار الصيني - الروسي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يخدم غرضا واحدا وغرضا واحدا فقط، ألا وهو تخفيف حدة الحالة الإنسانية والمعيشية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهيئة مناخ مؤات لزيادة الثقة بين الأطراف بغية الحوار، وبالتالي إيجاد زخم للتوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة. ولا يزال مشروع القرار صالحا. ونشجع جميع الأطراف على النظر فيه بشكل إيجابي ومنحه الدعم الذي يستحقه.

من المصلحة المشتركة لجميع البلدان صون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وفي هذه المرحلة المهمة، حيث لا تزال المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية مطروحة، مضت بعض البلدان، في تجاهل لشواغل المجتمع الدولي، قدما بعناد في التعاون بشأن الغواصات التي

أولاً، والتحدث والتصرف بحذر، ومواصلة الحوار والتشاور، واتباع نهج المسار المزدوج الذي يسترشد بمبدأ المضي قدما على مراحل، بخطوات متزامنة، والعمل بلا كلل من أجل إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وبناء آلية سلام بشأنها.

ثانيا، يجب معالجة الشواغل المبررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد ظلت قضية شبه الجزيرة تراوح مكانها، صعودا وهبوطا، دون حل لعقود. وهناك سبب لوصول الوضع إلى ما هو عليه اليوم. وجوهر المسألة هو أن التهديدات الأمنية الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استمرت لعقود، وظلت شواغلها الأمنية المبررة دون معالجة طوال العملية. وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما يلي:

”وفي أعقاب مؤتمر القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فإن الجانب الأمريكي، بدلا من الوفاء بوعده بوقف المناورات العسكرية المشتركة مع جمهورية كوريا، قام بنشر أسلحته النووية الاستراتيجية في المناطق المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، مما يعرض أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لخطر شديد“.

وينبغي للأطراف المعنية أن تأخذ تلك التصريحات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على محمل الجد، وينبغي للمجلس أن ينظر في كيفية مراعاة الشواغل الأمنية المبررة للبلاد، تمثيا مع مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة. ثالثا، ويجب على الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استئناف المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن. لقد أظهرت الحقائق مرارا وتكرارا أن الحوار والدبلوماسية في المقدمة هما السبيل الوحيد لتجنب حدوث أزمة. والسماح للوضع بالانزلاق إلى منحدر ليس في مصلحة أحد.

بدءا من عام ٢٠١٨، كان هناك تحول إيجابي كبير في وضع شبه الجزيرة. ومما يؤسف له أن مجموعة من الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقابل بالمثل على النحو الواجب. وهذا لا يتسق مع مبدأ ”عمل مقابل عمل“ الذي يشكل جزءا

ومن واجب مجلس الأمن أن يتمسك بقراراته وأن يقيد جميع المسارات المؤدية إلى اقتناء التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا القذائف وانتشارهما. ولهذا السبب أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالتنفيذ الكامل لنظام الجزاءات. كما أناشد جميع الدول الأعضاء أن تنفذ القرارات ذات الصلة بمزيد من الصرامة وأن تتقيد بالآليات القائمة.

وندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس ونشدد على ضرورة إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يفرضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وينبغي للجهات الفاعلة ذات النفوذ، بما في ذلك أعضاء المجلس، ألا تدخر جهدا لإقامة مثل هذا الحوار. ونعتقد أيضا أنه بالإضافة إلى الاتصالات الثنائية، سيكون من المستصوب استكشاف الأشكال المتعددة الأطراف التي تشمل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية المعنية.

وفي الختام، أود أن أذكر بما قاله الأمين العام السابق بان كي مون بأن ما من أيد خيرة لحيازة الأسلحة المقيتة. كما أغتتم هذه الفرصة لأجدد دعوتي للتقيد القاطع بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح، بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها للمجلس وأرحب بممثلي اليابان وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

نجتمع اليوم في ظل غيوم كثيفة من التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا الأوسع نطاقا. لم تتجم تلك التوترات عن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرية عابرة للقارات من طراز هواسونغ - 17 أمس فحسب، بل أيضا عن عمليات الإطلاق الـ 11 السابقة للقذائف التسيرية هذا العام وحده.

تعمل بالطاقة النووية، مما يشكل خطرا جسيما بالانتشار النووي. وهذا يتعارض مع مقاصد ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويضر بالسلام والاستقرار الإقليميين، ويقوض النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

وتحض الصين البلدان المعنية على الوفاء بأمانة بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار والاضطلاع بدور بناء في تعزيز حل مسائل عدم الانتشار الساخنة وصون السلام والاستقرار الإقليميين.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا إزاء ضرورة أن يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى، وهذه المرة في جلسة علنية، ردا على إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية أخرى، أمس، 24 آذار/مارس. هذا استنزاف آخر، وإن كان مختلفا نوعيا لأننا نتحدث عن صاروخ عابر للقارات أطول مدى من تلك التي أطلقت سابقا.

تدين المكسيك بأشد العبارات إطلاق القذائف في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. هذه الأعمال، البعيدة تماما عن الإسهام في إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي، لا تؤدي إلا إلى تأجيج انعدام الثقة وتقويض الأمن الإقليمي. ولا يمكن النظر إلى الآثار المترتبة على ذلك الإطلاق على السلم والأمن الدوليين بطريقة منعزلة. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء نمط الإجراءات التي تؤكد ببساطة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل المضي قدما في الإجراءات التي تعترم القيام بها وتطوير قدرتها التكنولوجية للأغراض العسكرية.

ومن الواضح أن الجزاءات التي فرضها المجلس للحد من البرنامج النووي والبرنامج المتعلق بالقذائف التسيرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تؤدي الغرض المنشود منها، كما أكدته للأسف تقارير فريق الخبراء. وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا عن استئناف النشاط النووي، مما شكل مصدر قلق واضح من جانب المجتمع الدولي.

وأوكرانيا، وتشريد أكثر من ١٠ ملايين شخص من ذلك البلد، ونقل صدمات انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة عبر عدة أجزاء من العالم، مع ما يرتبط بها من ارتفاع في تكلفة المعيشة.

ولذلك، تكرر غانا دعوتها إلى استئناف حوار بناء وموثوق بين الأطراف المعنية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإيجاد حل دائم وشامل وسلمي للمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية، بطريقة تعترف بالشواغل الأمنية الإقليمية والعالمية فضلا عن شواغل الأطراف.

وفي ذلك الصدد، نشجع الولايات المتحدة على مواصلة عرضها إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون شروط مسبقة، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول العرض بحسن نية، دعما لقضية السلام.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن التوترات في شبه الجزيرة الكورية شديدة، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال مروعة. وتثني غانا على المجلس ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لنهجهما الاستباقي في معالجة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار الإعفاءات في نظام الجزاءات القائم، وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبسيط عملياتها الداخلية لتمكين إيصال الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى شعب البلد. ونحث أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية بالعودة إلى البلد. ونؤيد الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعادة إنشاء القناة المصرفية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونأمل أن يتمكن المجلس والأطراف الأخرى ذات الصلة من التصرف بطريقة تحافظ على السلام وتكفل، في الوقت نفسه، تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وأرحب بمشاركة جمهورية كوريا واليابان.

وحقيقة أن المجلس وافق على عقد جلسة مفتوحة بعد ست مشاورات مغلقة منذ بداية العام تبين القلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحالة.

يمثل الإطلاق الحالي للصواريخ نهاية للوقف الاختياري الذي فرضته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نفسها على اختبارات القذائف التسيارية العابرة للقارات وأول اختبار لقذيفة تسيارية بعيدة المدى عابرة للقارات منذ عام ٢٠١٧. وآثار هذا التطور الجديد على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك على الجيران المباشرين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خطيرة، ويجب علينا جميعا أن نعترف بذلك. ومما يثير القلق بنفس القدر حقيقة أن الإطلاق تم بدون اعتبار لسلامة الطيران أو الملاحة البحرية.

ولذلك، تشعر غانا بقلق بالغ إزاء هذا الإطلاق الحالي، الذي يشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النحو المعبر عنه في قرارات متعددة لمجلس الأمن. إن ما أفيد عنه من اعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير رادع للحرب النووية استعدادا لمواجهة طويلة الأمد مع دولة عضو أخرى يتعارض مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تقتضي من جميع الدول الأعضاء بأن تكون محبة للسلام.

وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية في وقت يركز فيه المجتمع الدولي على إيجاد سبيل للحوار والدبلوماسية لمعالجة التطورات المثيرة للقلق في أوكرانيا وعواقبها.

وفي ذلك الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء المزيد من تجارب إطلاق القذائف واتخاذ الخطوات العاجلة اللازمة لتخفيف حدة التوترات في المنطقة. ونكرر أيضا نداءنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لا يمكن للعالم أن يتحمل أزمات متعددة في هذا الوقت، حيث ما زلنا نتصارع مع العديد من الوفيات على جانبي الحرب في

الشعب. بيد أن الأمر متروك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإظهار التزامها في هذا الصدد بوقف برنامجها للقذائف التسيارية.

السيدة كومي مي سامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

أطلقت كوريا الشمالية يوم أمس، ٢٤ آذار/مارس، قذيفة غير معروفة. وكان هذا هو الإطلاق الثالث عشر من نوعه منذ بداية العام، مما يدل لا على زيادة في تواتر عمليات الإطلاق وحسب، ولكن أيضاً على زيادة في قوة ومدى المقذوفات. في ضوء هذا التطور، فإن كوريا الشمالية قد نفذت تهديدها بالتراجع عن التزامها بوقفها الاختياري لتجارب الصواريخ بعيدة المدى، مما قد يقوض تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها الأطراف خلال المفاوضات في عام ٢٠١٧.

وتدين غابون عمليات الإطلاق تلك، وكذلك استخدام الأسلحة أو المواد العسكرية التي يمكن أن تكون لها آثار عشوائية. وأكرر تأكيد التزام بلدي بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن احترام قرارات المجلس الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء التدهور المتسارع في مناخ الأمن الدولي الذي يشير، في ضوء الحالة الراهنة، إلى حدوث سباق تسلح ولا سيما في مجال الأسلحة غير التقليدية. ويزيد ذلك من تعزيز اقتناعنا بأن الأسلحة التي تُصنع لاستخدامها في النزاعات ليست أدوات للسلام والأمن ولا يمكنها، بحكم طبيعتها، أن توفر الردع الكافي للإسهام في السلام والأمن الدوليين؛ بل إنها تؤدي إلى العكس من ذلك تماماً.

ويجب استخلاص الدروس على وجه الاستعجال من عدم قدرة الجزاءات على تقديم استجابة مناسبة وفعالة، بالنظر إلى التهديد المحتمل الذي تشكله عمليات إطلاق القذائف في هذه المنطقة المكتظة بالسكان، فضلاً عن المعاناة الشديدة للسكان المدنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يساور كينيا قلق بالغ إزاء آخر تجربة لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن تجربة الإطلاق الثالثة عشرة هذه منذ بداية العام تدل بوضوح على تصاعد الحالة في شبه الجزيرة الكورية. والواقع أن احتمالات استئناف تجارب الأسلحة النووية تتزايد يوماً بعد يوم. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الإطلاق التي نُفذت، دون إخطار الهيئات التنظيمية البحرية والجوية ذات الصلة، تشكل تهديداً خطيراً للسلامة البحرية والجوية.

وإن الأعمال الاستنزائية المتتالية تدفع المنطقة إلى سباق تسلح، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات مزعجة للاستقرار وآثار خطيرة على السلام والأمن العالميين. ونظراً لأن الحالة الأمنية السائدة تشكل بالفعل تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة، لا سيما في البلدان النامية، فإن المجتمع الدولي لا يستطيع تحمل أزمة أخرى. ومما يؤسف له أن تصعيد التسلح يحول الموارد أيضاً بعيداً عن توفير الحماية الاجتماعية والتنمية اللتين تمس الحاجة إليهما لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتهيب كينيا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف أي تجارب إطلاق أخرى وأن تعيد الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر التأكيد على أن الطريق الوحيد المقبول للمجتمع الدولي هو الحوار الحقيقي، دون شروط مسبقة. وهو الحوار الذي يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف في المنطقة وتصوراتها للتهديدات. وفي ذلك الصدد، تحث كينيا المجتمع الدولي على المساعدة على استئناف الجهود الدبلوماسية بغية إيجاد حل دائم للتهديد في شبه الجزيرة الكورية، من أجل الأمن العالمي.

وفي ضوء ذلك التطور، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التفكير ملياً في المحنة الإنسانية لما يقرب من ١١ مليوناً من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحتاجين. وتقع على عاتق الجانبين مسؤولية ضمان ألا تؤدي أي إجراءات يتخذونها إلى تفاقم معاناة

البرامج النووية وبرامج القذائف المحظورة ويُعرض شعب كوريا الشمالية لاضطرابات اجتماعية واقتصادية وإنسانية غير مقبولة.

ونذكر زملاءنا الأمريكيين بأن المفاوضات طريق ذو اتجاهين. ولا جدوى من انتظار أن تتزع بيونغ يانغ سلاحها دون شروط، في حين أنها في المقابل لا تتلقى إلا وعوداً جوفاء كضمانات. إن إنشاء تحالفات عسكرية جديدة في المنطقة، مثل الاتفاق الأمني الثلاثي بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يُلقي بظلال من الشك الشديد على النوايا الحسنة لتلك البلدان، بما في ذلك من وجهة نظر بيونغ يانغ. وهذه التحالفات لا تساعد على تعزيز الحوار.

وقد شددنا مراراً وتكراراً على ضرورة إيجاد مساحات توفر الأمن المتكامل وغير القابل للتجزئة. ولا يمكن تحقيق نتائج دائمة ما لم تؤخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لدول المنطقة.

وينبغي استخدام المؤسسات والآليات التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لدعم عمليات التسوية والحوار بين الكوريتين، وينبغي ألا تكون عقبة أمامها. عندئذ فقط سنتمكن من مناقشة الحل الفعال للمشاكل التي تراكمت في المنطقة، بما في ذلك المسألة النووية، على أساس الحوار والاتفاقات المقبولة من الطرفين. ولن تساعد الجزاءات والضغط على تحقيق ذلك.

ومما زاد من الاستياء أيضاً ما يسمى بالعقوبات الثانوية المستقلة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودول أخرى والتي فرضتها واشنطن وحلفاؤها، تحايلاً على جزاءات مجلس الأمن وإضافة إليها. فالقيود الأحادية الجانب لا تقوض سيادة الدول الأعضاء ومصالحها القانونية وتتعارض مع معايير وقواعد التجارة الدولية فحسب، بل وتقوض أيضاً سلامة الحدود المتفق عليها داخل مجلس الأمن.

ومن غير المقبول محاولة تكريس تلك القيود من خلال سلطة مجلس الأمن أو سلطة لجنته المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس

ويدعو بلدي مختلف الأطراف إلى استئناف الحوار بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والتركيز على إيجاد حل دبلوماسي وسلمي للأزمة. ونرى أن هذا هو الخيار الوحيد الموثوق به لتحقيق التنمية والسلام في المنطقة.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

تقف روسيا ضد أي نشاط عسكري يشكل تهديداً لأمن شبه الجزيرة الكورية ودول شمال شرق آسيا. ونأسف للتطورات الأخيرة في المنطقة. ونحن على اقتناع بأن السعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية مقبولة من الطرفين هو السبيل الوحيد لحل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية سلمياً وإنشاء آلية أمنية مستقرة في شمال شرق آسيا. وينبغي أن يكون ذلك هو هدفنا الرئيسي الذي سيعيد الحالة في المنطقة، بمجرد تحقيقه، إلى طبيعتها.

ونشير مع الأسف إلى أن مجلس الأمن لم يتمكن من الاستجابة، على مدى السنوات الأربع الماضية، لتفكيك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لموقع تجاربها النووية، وكذلك لامتنالها للوقف الاختياري للتجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد أعرب المجلس، في كل قرار من قراراته بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتباراً من عام ٢٠٠٦ فصاعداً، عن استعداده لاستعراض القيود، رهناً بمستوى امتثال بيونغ يانغ لأحكام الوثائق ذات الصلة.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يقم، حتى الآن، إلا بتعزيز هذه القيود، بينما تجاهل الإشارات الإيجابية الواردة من كوريا الشمالية. ولذلك، فإن التطورات الراهنة هي، إلى حد كبير، ليست سوى نتيجة لقصر نظر بعض الزملاء الحاضرين اليوم الذين لا يستطيعون تجاوز حدود النموذج القائم على الجزاءات، الذي لم يتمكن منذ عدة سنوات من ضمان الأمن في المنطقة. ولم نرَ منهم أي مبادرات أخرى قابلة للتطبيق.

ونعتقد أن زيادة تعزيز الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيتجاوز إطار التدابير التي تحد من تمويل

ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نوقف حدوث مزيد من التصعيد. وينبغي للمجلس أن يكون استباقياً وأن يتجه نحو إجراء حوار ومفاوضات فعالة.

وندعو الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة إلى مضاعفة الجهود للعمل مع بيونغ يانغ بغية إعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. وينبغي أن يقف المجلس على أهبة الاستعداد لدعم مسار العمل هذا. وعلى نفس المنوال، لا يمكننا أن نتغاضى عن التقاعس عن العمل بشأن مسألة البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن نسعى جاهدين لإيجاد منبر للحوار للدفع بتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشفافية وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ونغتتم هذه الفرصة لندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى إعادة النظر في مركزها النووي، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة. أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها القيمة.

تستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الاكتراث بالقانون الدولي، حيث استأنفت منذ أيلول/سبتمبر الماضي، تجاربها الصاروخية، وأطلقت منذ بداية العام الحالي لوحده ١٣ صاروخاً باليستياً، والتي شملت تجربتها الأخيرة لصاروخ باليستي عابر للقارات. وعليه، تدين الإمارات العربية المتحدة بأشد العبارات هذه التجارب الصاروخية التي تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كذلك نؤيد البيان الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة يوم أمس بشأن التصعيد الأخير لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إننا وإن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار التصعيد المتكرر من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ظل غياب إجراءات

والتأكيد من جديد على استعدادها لاستئناف الحوار تمثيلاً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل والالتزامات التي تم التعاقد بها.

وثمة مشروع قرار سياسي وإنساني روسي صيني لا يزال مطروحاً على الطاولة. ومن شأنه أن يساعد على تزويد الطرفين بالزخم اللازم للدخول في مفاوضات. ونود الإشارة إلى أن عدم إحراز تقدم على المسار السياسي - الذي يمكن أن يخدم مشروع القرار الذي ذكرته للتو جزءاً منه - من شأنه أن يهدد بمواصلة تفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وهو للأسف ما شهدناه في الأشهر الأخيرة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على حضورها مرة أخرى لإحاطة المجلس علماً بشأن هذا الملف.

تدين البرازيل بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات. فهذا انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة وانتهاك واضح للوقف الاختياري الذي فرضته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. لقد حطمت كوريا الشمالية، في كانون الثاني/يناير، الرقم القياسي لأكثر عمليات إطلاق تمت في شهر واحد. والآن، يبدو أنها حطمت رقماً قياسياً آخر لا تحمد عقباه، حيث يبدو أن هذا هو أطول مدى لقذيفة تطلقها بيونغ يانغ على الإطلاق.

إن نمط التصعيد واضح للعيان. فأولاً جاءت العديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية القصيرة المدى، ثم المتفجرات المتوسطة المدى. وقبل بضعة أسابيع، شهدنا عمليات إطلاق مزعومة لسواتل استطلاع، كانت تدريبات لعملية الإطلاق التي جرت بالأمس. وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية تجنب أي مخاطر للتجارب النووية انتهاكاً لقراراته وللمعاهدات الدولية. وتزداد المسألة إلحاحاً في وقت تشدد فيه بلدان مختلفة على أهمية الأسلحة النووية في مذهبها الدفاعية واستراتيجياتها للدفع.

ويجب أن يعمل مجلس الأمن بلا كلل وشفافية من أجل تمهيد الطريق لتهدئة التوترات والتوصل إلى حل مستدام للمسألة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يحاول بعض زملائنا تأطير هذه المسألة على أنها مشكلة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ لكنها تهديد يؤثر علينا جميعاً ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نتصدى له.

وفيما يتعلق بالأثر الإنساني للجزءات، أخبرنا الخبراء مراراً وتكراراً أن العائق الرئيسي أمام إرسال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو إغلاق الحدود الذي فرضه البلد على نفسه، وليس الجزاءات الدولية، كما زعم بعض زملائنا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمعالجة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولهذا السبب عرضنا مناقشة تلك المسائل معها مباشرة. بيد أننا لم نتلق رداً بعد. كما واصلنا دعم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في معالجتها السريعة للإغفاءات من الجزاءات المفروضة على منظمات المعونة، ولهذا السبب نعمل الآن عن كثب مع الأمانة العامة لإنشاء قناة مصرفية يعول عليها.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام برفاه شعبها من خلال احترام حقوق الإنسان، ووقف تمويل برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية غير المشروعة، وإعطاء الأولوية لاحتياجات الكوريين الشماليين الضعفاء.

ويستند مشروع القرار الذي اقترحه الصين وروسيا إلى تقييمهما بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبدي حسن النية، كما تفهم جمهورية الصين الشعبية وروسيا، بشأن وقف إطلاق القذائف التسيارية متوسطة المدى والقذائف التسيارية العابرة للقارات والتجارب النووية. وإضافة إلى عملية الإطلاق في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تجاهلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن وقفها الاختياري لتجارب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ثلاث مرات، بإطلاق الصواريخ التسيارية العابرة للقارات في ٢٧ شباط/فبراير و ٥ آذار/مارس و ٢٤ آذار/مارس. وفي ضوء هذه الاستقرارات المتصاعدة والعودة إلى اختبار النظم الطويلة المدى، لم يعد الزخم المزعوم لمشروع القرار صالحاً.

رادعة من مجلس الأمن رداً على انتهاكاتها، نشدد على أهمية وحدة المجلس في الرد على هذا التصعيد الخطير، والذي نكرر أنه يقوض الأمن الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية فضلاً عن تداعياته على الأمن والاستقرار الدوليين.

وفي ظل هذا المنعطف الخطير، نشدد على أهمية اتباع الحلول السلمية، وتغليب لغة الحوار والمساعي الدبلوماسية لتجنب المزيد من التصعيد. ونشدد في هذا الصدد بالجهود الدبلوماسية لاستئناف الحوار، ونحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لهذه المساعي، والرجوع إلى طاولة المفاوضات من دون شروط مسبقة. كما يتعين على جميع الأطراف الرئيسية في ظل الوضع الحالي الحرج إيجاد صيغة مشتركة يمكن عبرها تحديد إطار عمل مقبول للمضي قدماً.

وبينما يواصل صانعو القرار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكريس مواردها المحدودة لتطوير القدرات النووية والصاروخية، تستمر معاناة الشعب الكوري الشمالي إزاء الوضع الإنساني المتردي، والذي تتسبب بجزء كبير منه سياسات ذلك البلد. وعليه، نحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتفاقمة لشعبها، بما في ذلك عبر التعاون مع الأمم المتحدة من خلال السماح لطاقم الأمم المتحدة الإنساني بالعودة إلى الأراضي الكورية لمزاولة نشاطه الإنساني فيها.

وختاماً، نشدد على أن الامتثال والتفويض الكامل لقرارات مجلس الأمن من قبل كافة الدول الاعضاء يظل ركيزة أساسية لصون الأمن والسلم الدوليين. ومن جانبها، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة تعاونها مع أعضاء مجلس الأمن للاستجابة لتهديدات الانتشار الإقليمية والدولية. وننضم الشواغل المتعلقة بتطوير وانتشار الصواريخ الباليستية ودورها في تقويض الأمن الإقليمي، والتي تتطلب من المجلس إيجاد السبل لمعالجتها.

أستأنف مهامى بصفتي رئيسة المجلس.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

للقرارات في ٢٤ آذار/مارس. كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصواريخ التسارية العابرة للقارات، والذي يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وهو يشكل تهديدا خطيرا لشبه الجزيرة الكورية والمنطقة والمجتمع الدولي. كما أنه يمثل تهديدا كبيرا للنظام العالمي لعدم الانتشار. يعني هذا الإطلاق أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تراجعت عن التزامها بالوقف الاختياري لتجارب إطلاق الصواريخ التسارية العابرة للقارات الذي أعلنته في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ونرحب بالبيان القوي الذي أدلى به الأمين العام أمس ونتطلع إلى استجابة حازمة وموحدة من مجلس الأمن. ويعرب وفد بلدي أيضا عن تأييده لمبادرة الولايات المتحدة الرامية إلى متابعة مشروع قرار جديد استجابة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصواريخ التسارية العابرة للقارات ويدعو أعضاء المجلس الآخرين إلى الانضمام إلى هذا الجهد.

وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل وقف التصعيد وبدء الحوار، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في الشهرين الماضيين، أنشطتها الاستفزازية، كما يتضح من عدد لا يحصى من عمليات إطلاق القذائف التسارية. إن التقارير المتعلقة بإجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستعادة موقعها للتجارب النووية وأنشطتها الجارية ذات الصلة بالمجال النووي، كلها أمور تثير بالغ القلق. ويجب أن يتوقف ذلك فورا.

وطوال السنوات القليلة الماضية، لم تدخر حكومة بلدي جهدا لاستئناف الحوار مع كوريا الشمالية سعيا إلى إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية وتحقيق سلام دائم فيها. لقد عرضنا إجراء حوار في الزمان والمكان وبالشكل الذي تفضله كوريا الشمالية. وأعربت حكومة بلدي أيضا عن استعدادها لدعم كوريا الشمالية في الاستجابة للجائحة العالمية. ومما يؤسف له أن كل هذه الجهود المخصصة لم يقابلها بصمت بارد فحسب، بل أيضا استفزازات

ونحن بحاجة إلى العودة بسرعة إلى تعزيز نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وعدم النظر في تخفيف الجزاءات.

وأخيرا، فيما يتعلق بالشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة شراكة "أوكوس" على الرغم من أنني لا أريد أن أبتعد عن المسألة الخطيرة المطروحة علينا، إلا أنني أريد تصحيح الادعاءات الخاطئة حولها. تتمثل مبادرة الشراكة في توفير غواصات مسلحة تقليدية تعمل بالطاقة النووية إلى أستراليا. وهي لا تشمل الغواصات المسلحة نوويا. ولا تحظر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الدفع النووي البحري، وأستراليا لا تسعى ولن تسعى للحصول على أسلحة نووية بما يتفق مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونحن نأخذ التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار على محمل الجد، مما يدفع أيضا دعمنا القوي لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. الرئيسة: طلبت ممثلة المملكة المتحدة للكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
كما ناقشنا، تنتهك برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية غير القانونية العديد من قرارات مجلس الأمن. وسيكون التعاون بين أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة متسقا تماما مع التزامات الأطراف الثلاثة المتعلقة بعدم الانتشار وسيجري متابعته بطريقة تحافظ على سلامة نظام عدم الانتشار. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالسلام والاستقرار والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الرئيسة على عقد جلسة مجلس الأمن الطارئة اليوم. وإنني أفقر هذه الفرصة للمشاركة في مناقشات المجلس لمعالجة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسارية العابرة

الطائرات في المنطقة المحيطة بها لمخاطر كبيرة تتعلق بالسلامة. إنه يشكل تهديدا وشيكا وخطيرا لأمن اليابان. وهذا انتهاك خطير آخر لقرارات متعددة اتخذها مجلس الأمن بالإجماع. إنه يزيد من مخاطر الانتشار في كل ركن من أركان العالم ويهدد السلم والأمن الدوليين. هذا تصعيد واضح. ونحن بحاجة إلى عمل ملموس وفوري من جانب المجلس. وسمحوا لي أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، الإطلاق الأخير هو أول إطلاق كامل النطاق لصاروخ باليستي عابر للقارات منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وكانت اليابان عضوا غير دائم في المجلس في ذلك الوقت، ونذكر بأن هذا الحدث أدى إلى اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) لاحقا. وينص القرار على أنه إذا قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق نظام قذائف تسيارية قادر على الوصول إلى مدى عابر للقارات، فإن المجلس سيتخذ إجراءات لزيادة تقييد تصدير النفط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأحث المجلس على متابعة الأمر، وتنفيذ ما وافق بالفعل على القيام به. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمبادرة المتعلقة بتقديم قرار جديد.

ثانياً، لا يمكن النظر إلى عمليات إطلاق الصواريخ المتكررة من كوريا الشمالية بمعزل عن غيرها. فهي جزء من برامجها النووية والصاروخية التي أجرى تشيبتها. أعلنت كوريا الشمالية جهازاً أنها تعترم الحصول على أسلحة مختلفة، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية. وتلك الانتهاكات المتعمدة والمتكررة لقرارات المجلس مردها جزئياً إلى صمت المجلس الطويل والمؤسف. يجب أن ينتهي هذا الآن.

ثالثاً، يحدث هذا في الوقت الذي يكافح فيه العالم لاستعادة السلام في أوكرانيا وإنقاذ العديد من أرواح المدنيين الأبرياء فيها. ويجب ألا نسمح لكوريا الشمالية باستغلال الوضع لمواصلة تطوير قدراتها المحظورة.

لقد أوضح المجلس مرارا وتكرارا أن من الضروري إنجاز عملية تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية الكورية الشمالية

مستمرة. أود أن أتكم بوضوح. لا أحد لديه أي سياسة معادية لبيونغ يانغ، ولا يوجد أي سبب للقيام بذلك.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن القيام بمزيد من الاستنزافات، والوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والدخول في حوار هادف مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتحقيق سلام دائم فيها. كما ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومواصلة دعم الحل السلمي والدبلوماسي في شبه الجزيرة الكورية.

وتؤمن حكومة بلدي إيماناً راسخاً بأن الحوار والتعاون هما السبيل الوحيد الممكن للمضي قدماً، بغض النظر عن العقبات التي نواجهها. والتزامنا بتحسين العلاقات بين الكوريتين ثابت لم يتغير. ولا يزال باب الحوار مفتوحاً.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على اختيار طريق المشاركة والتعاون بدلاً من المواجهة والتصعيد. وتقف جمهورية كوريا، إلى جانب المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد للعمل بشكل بناء مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لصنع مستقبل أفضل لنا جميعاً، إذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للقيام بذلك أيضاً.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد ايسكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضاً السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

أطلقت كوريا الشمالية أمس صاروخاً باليستياً من فئة الصواريخ التسيارية العابرة للقارات، حلق ما يقدر بنحو ١١٠٠ كيلومتر وأوج يقدر بنحو ٦ آلاف كيلومتر، وهو أطول مدى لأي إطلاق كوري شمالي حتى الآن. لقد سقط في المنطقة الاقتصادية اليابانية الخالصة، على بعد ١٥٠ كيلومتر فقط من الأراضي اليابانية.

تدين اليابان بشدة هذا العمل الخطير والمزعزع للاستقرار. فقد عرض السفن في منطقتنا الاقتصادية الخالصة للخطر وعرض

من جميع المستويات بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة. ولا تتعلق تلك القرارات بما يتعين على كوريا الشمالية أن تفعله فحسب، بل أيضا بما يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء الأخرى، أن نفعله. وتحث اليابان بقوة جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. الآن ليس الوقت المناسب لتخفيف الجزاءات.

أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

الرئيس: لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. لذلك أرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

في الختام، تتوقع اليابان أن يفي المجلس بمسؤوليته والقيام بعمل موحد على جناح السرعة. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع